

نهى المسلمين بشهر رمضان المبارك، سائلين الله سبحانه أن يجعلنا جميعاً من عتقائه.. كما ونذكرهم، بالواجب العظيم، واجب العمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، راجين المولى سبحانه وتعالى أن تُكَلِّل جهودهم مع العاملين لإقامة الخلافة بالنصر والتمكين في شهر الانتصارات والفتوحات، فيطبق الإسلام، وتحرر بلادهم من كل نفوذ للدول الغربية الكافرة، ويحمل الإسلام رسالة هدى ونور إلى العالم أجمع.



صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٢هـ / تموز ١٩٥٤م

AlraiahNet/posts +AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

اقرأ في هذا العدد:

- التغييرات في تركيا: هل تُمكن أردوغان من إقرار نظام رئاسي؟ ... ٢
- أعضاء على مؤتمر باريس والمفاوضات مع اليهود ... ٢
- رأي الإمام يرفع الخلاف ... ٣
- ما الذي يُحضر لحلب؟؟ ... ٤
- ماذا يجري بين أمريكا والمغرب؟ ... ٤

/rayahnewspaper @ht_alrayah /AlraiahNet

العدد: ٨١ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

الرائد الذي لا يكذب أهله

الأربعاء ٣ من رمضان ١٤٣٧ هـ الموافق ٨ حزيران / يونيو ٢٠١٦ م

وثائق أمريكية مسربة: الخميني استرضى كينيدي وكارتر

كشفت وثائق أمريكية رفعت عنها السرية خلال الأيام القليلة الماضية أن مؤسس نظام ولي الفقيه في إيران الخميني كان على صلة بالحكومة الأمريكية منذ الستينيات من القرن الماضي حتى قبل أيام من وصوله إلى طهران، قادماً من باريس وإعلانه الثورة عام ١٩٧٩، بحسب ما نقلت صحيفة الشرق الأوسط. وتوضح وثيقة نشرتها وكالة الاستخبارات الأمريكية، أن الخميني تبادل رسائل سرية مع الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي بعد أشهر من الإفراج عنه من السجن في إيران مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، وأنه طالب خلالها بالآ "يفسر هجومه اللفظي بطريقة خاطئة، لأنه يحمي المصالح الأمريكية في إيران". وتفيد الوثائق بأن الخميني تواصل أيضاً مع إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، عبر وسطاء في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، أي قبل أسابيع من انطلاق الثورة، وتعهد حينها بأنه لن يقطع النفط عن الغرب، ولن يصدر الثورة إلى دول المنطقة، وأنه سيقوم بعلاقات ودية مع الحكومة الأمريكية. وبينت الوثائق أن الخميني الذي كان يعتبر أميركا "الشیطان الأكبر" كان يتلقى دعماً خاصاً من إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر من خلال إجبار الشاه محمد رضا بهلوي على مغادرة إيران وصعود معسكر الخميني بدلاً عنه. وتظهر الوثائق أن موضوع التغيير في إيران وصعود النظام الجديد بقيادة الخميني كان الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية حينها، وتظهر الوثائق أيضاً أنه على مدى شهر كانون الأول/ديسمبر تابعت واشنطن عبر سفارتها في طهران الاستعداد لتبديل الشاه بالخميني. وأثار نشر هذه الوثائق ردود فعل أولية غاضبة بين المسؤولين الإيرانيين، إذ نقلت وكالة "ميزان" عن عضو حوزة قم العلمية حسين إبراهيمي قوله، إن الغاية من نشر الوثائق هي "محاولة إثبات أن الثورة أمريكية". (العربية نت)

لم يكن المتابع للأحداث السياسية المتعلقة بثورة الخميني بحاجة إلى انتظار وثائق تصدر بعد عقود ليتأكد من وجود علاقة تربط الثورة الإيرانية بالولايات المتحدة، فقد كان دور أميركا واضحاً في دعم تلك الثورة وتغيير نظام الشاه حينها، وقد كشف حزب التحرير وقتها أن ذلك يندرج في إطار الصراع الدولي الذي كان قائماً حينذاك بين الولايات المتحدة وبريطانيا، التي كان الشاه يتبع لها، وقد كشفت إحدى الوثائق عن الرسالة التي ذكرت في الخبر أعلاه، والتي بعثها الخميني عام ١٩٦٣ لإدارة الرئيس الأمريكي جون كينيدي أكد فيها "عدم معارضته للسياسات الأمريكية حيال طهران وأن الوجود الأمريكي ضروري لمواجهة السوفييت وللتصدي لأي نفوذ بريطاني محتمل". وقد انكشفت حقيقة دور إيران في تنفيذ الأجندة الأمريكية بعد وصول الخميني إلى الحكم، سواء في استخدام الثورة للضغط على دول الخليج التي تتبع بريطانيا لتصبح تابعة لأمريكا، أو في تنفيذ سياسة أميركا في أفغانستان والعراق ولبنان وسوريا واليمن وفي بعض الجمهوريات التي كانت تتبع للاتحاد السوفييتي. والمهم ذكره هنا، بعد فهم دور أميركا في تغيير شاه إيران والإتيان بثورة الخميني لخدمة سياستها، هو أن الثورة الإيرانية يجب النظر إليها من الناحية السياسية من زاوية أنها مشروع أمريكي يخدم سياسة الدولة الأولى في العالم، وأن شعارات "الشیطان الأكبر" و"نشر المذهب" و"الموت لإسرائيل"، وغير ذلك من الشعارات القومية التي رفعتها إيران ونشطت في الحديث بها، بصرف النظر عن مدى قناعة قادة إيران ببعض تلك الشعارات أو عدم قناعتهم بها، يجب النظر إليها باعتبارها تنسجم مع ما تريده أميركا وتخطط له. ومن المهم أيضاً إدراك أن ما خططت له أميركا وقامت بتنفيذه هو تضليل المسلمين في إيران أنها دولة مستقلة لها مشروع مذهبي وقومي خاص بها ولها سياستها الخارجية المستقلة، وذلك لصرف نظر المسلمين عن فهم حقيقة السياسة الأمريكية وسير إيران في تنفيذها.

وكلاء الاستعمار وأقزام العلمانية أعجز من أن يوقفوا دعوة الخلافة على منهاج النبوة

خاص من مراسل الراية - تونس



كان حزب التحرير في تونس قد أعلن عن عقد مؤتمر الخلافة بتاريخ ٢٠١٦/١٤ في قصر المؤتمرات في العاصمة تونس، بعد أن اتخذ كل الإجراءات الإدارية المطلوبة، ورغم أخذ وزارة الداخلية العلم بانعقاد المؤتمر قبل المدة القانونية، إلا أن جهات أمنية أعلنت إلغاء المؤتمر بشكل مخالف للقوانين المعمول بها في تونس، ورغم صدور قرار من المحكمة الإدارية، يوم الجمعة ٢٠١٦/١٣، برفض قرار حظر المؤتمر إلا أن تلك القوى الأمنية بقيت سادرة في غيها، وفي صباح يوم السبت أمر والي العاصمة فخر القفصي، ربيب العلمانية الفرنسية، الذي تهرب من مقابلة وفد حزب التحرير، بإغلاق القاعة لمدة عشرين يوماً، كما قامت القوى الأمنية، التي يفترض بها حماية الأمة من أعدائها وليس قمعها ومنعها من العمل لتطبيق شرع الله، قامت بتطويق قصر المؤتمرات ومدخل الطرق المؤدية إليه، منذ الصباح الباكر فحولت المنطقة المحيطة به إلى ثكنة عسكرية، مثلها مثل العاصمة تونس بأسرها وبالذات في الوسط وعند مكاتب الحزب. أما على مستوى البلاد فقد قامت الجهات الأمنية بتهديد أصحاب الحافلات التي كانت ستنتقل المشاركين في المؤتمر، برغم وجود عقود سابقة مع أصحابها، ثم قامت بقطع الطرق الموصلة إلى العاصمة كافة، وأعدت ما فلت من قبضتها في الولايات، وكذلك الأشخاص الذين جاؤوا في سياراتهم الخاصة، وكل من تشبه بأنه قادم إلى المؤتمر. كما قامت الأجهزة الأمنية بمنع الأستاذ محمود كار رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تركيا من دخول البلد زاعمين أن المؤتمر قد ألغي ثم قاموا وبإلغائه في الوسط وعند مكاتب الحزب. أما على مستوى البلاد فقد قامت الجهات الأمنية بتهديد أصحاب الحافلات التي كانت ستنتقل المشاركين في المؤتمر، برغم وجود عقود سابقة مع أصحابها، ثم قامت بقطع الطرق الموصلة إلى العاصمة كافة، وأعدت ما فلت من قبضتها في الولايات، وكذلك الأشخاص الذين جاؤوا في سياراتهم الخاصة، وكل من تشبه بأنه قادم إلى المؤتمر. كما قامت الأجهزة الأمنية بمنع الأستاذ محمود كار رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تركيا من دخول البلد زاعمين أن المؤتمر قد ألغي ثم قاموا وبإلغائه في الوسط وعند مكاتب الحزب.

المهندس عثمان بخاش لـ "الراية": قيام السلطة التونسية بمنع مؤتمر حزب التحرير هو دليل إفلاس

صرح مدير المكتب الإعلامي للحزب المركزي لحزب التحرير المهندس عثمان بخاش للراية جواباً على السؤال عن رأيه في تعطيل السلطة لمؤتمر تونس قال: ما قامت به السلطة العلمانية في تونس هو خير دليل على إفلاس حجتهم الداحضة بأن الديمقراطية المزعومة تحقق العدل والأمان للبلاد والعباد. وقد تذرع والي تونس ومثله الوزير كمال الجندوبي بأن الدعوة للخلافة تناقض الدستور. مع أن الدستور يقول بأن تونس بلد دينها الإسلام، فكيف تجرم الدعوة لتطبيق شريعة الإسلام؟ أما الحجة الواهية بأن المؤتمر يشكل تهديداً للأمن، فهذه أسخف من سابقتها؛ فالقاضي والداني يعرف أن حزب التحرير أحرص الناس على الأمة وأمن البلاد والعباد وحمايتهم من طمع الدول الاستعمارية، في تونس كما في سائر بلاد المسلمين. ثم إن شباب الحزب في تونس، برغم استفزازات السلطة غير القانونية، أظهروا انضباطاً ووعياً، بخلاف ممارسات الأجهزة الأمنية التي ضربت عرض الحائط بحكم القضاء، وسلكت نهج الرئيس الهارب بن علي في محاولة يائسة لقمع صوت الحق، ولكن أتى لهم ذلك، وبناء على ما جرى فأنا اقترح على الدكتور منصف المرزوقي، الذي زعم أن موجة الإسلام السياسي تنحسر بعد أن انحسرت موجات القومية والوطنية والاشتراكية، أن يكون منصفاً ويعلم نهاية موجة العلمانية الليبرالية المزعومة فقد بان عوارها للجميع.

كلمة العدد

حل البرلمان واستقالة الحكومة في الأردن إجراء مغادع لن يعالج مشاكل البلاد

بقلم: حاتم أبو عجمية

حل الملك الأردني عبد الله الثاني يوم الأحد الماضي ٢٩ أيار/ مايو البرلمان الأردني قبل نهاية مدته الدستورية، وكلف الدكتور هاني الملقى بتشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة عبد الله النسور التي جاءت مع البرلمان المنحل ورحلت معه باستقالتهما. وقد جاء هذا الأمر في ظل الاحتقانات التي يعتمل بها الشارع الأردني الذي أرهقته سياسات حكومة النسور الجبائية وضيقت عليه سبل معيشته وأوصلت المديونية الأردنية إلى رقم غير مسبوق (٣٥ مليار دولار) في ظل تزايد معدلات الفقر والبطالة وفشل في الحد من الفساد الذي كان شعار الحكومة المستقيلة. ويقول مراقبون إن حكومة عبد الله النسور كانت من أكثر الحكومات رفعا للأسعار، حيث أعادت الحكومة قراءة مختلف الضرائب والرسوم وضاعفت فيها بعض الرسوم ٤ مرات ما كانت عليه، دون مراعاة لحال الناس وظروف حياتهم القاسية، ما أثر سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى القوة الشرائية للفرد. كما أشاروا إلى أن حكومة النسور كانت أكثر حكومة في تاريخ الأردن تحصل على مساعدات خارجية على شكل منح، حيث حصلت على حوالي ٥ مليارات دينار، من أصل ١٠ مليارات دينار منحت للحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٦. وتؤكد تقارير اقتصادية أن مستويات الفقر والبطالة في عهد حكومة النسور كانت قياسية هي الأخرى، إذ وصلت معدلات البطالة المعلنة لأعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٦، وبلغت في الربع الأول من العام الحالي حوالي ١٤,٦٪.

وبعد تكليفه من قبل الملك بتشكيل الحكومة، أدى هاني الملقى وأعضاء حكومته الجديدة يوم الأربعاء الأول من حزيران اليمين الدستورية أمام الملك عبد الله الثاني، وستكون مهمتها الرئيسية رعاية الانتخابات التشريعية التي يتوقع أن تجرى في نهاية أيلول المقبل، وفق الدستور الذي ينص على إجرائها خلال أربعة شهور من حل البرلمان، وإن كانت مسؤولية الإشراف على الانتخابات ملقاة على كاهل الهيئة المستقلة للانتخاب التي تنتظر حالياً مرسوماً ملكياً بتحديد موعد الانتخابات للتحضير لها.

وقال مصدر موثوق - كما نقلت بعض المصادر - أن موظفين كباراً في القصر الملكي كانوا يتعمدون تسريب أخبار قرب تكليف "الملقى" بتشكيل الحكومة العتيدة، وذلك فيما يشبه إطلاق "بالونات اختبار" لجس نبض الرأي العام بهذا الخصوص. وأكد المصدر أن قرار التغيير الذي طال انتظاره قد تبلور بصيغته النهائية مساء يوم الأربعاء، الذي صادف عيد الاستقلال!

الملقى يشكل حكومة انتقالية في المقام الأول، وقد تنتهي إلى حكومة "دائمة" تنافس سابقتها على الرقم القياسي لأعمار الحكومات، ولكنها في المدى المرئي، فهي حكومة مكلفة بملفين اثنين أساسيين، الأول: الإشراف على إجراء الانتخابات البرلمانية في أيلول المقبل... والثاني: متابعة الملفات الاقتصادية التي مهدت لها حكومة عبد الله النسور قبل أن تغادر، وأهمها إجراء المراسم الختامية لإخراج الصندوق الاستثماري مع السعودية إلى دائرة الفعل والعمل، حتى لا يظل حبراً على ورق.

لا شك أن الملقى يشكل حكومته في بيئة إقليمية شديدة التعقيد والخطورة، ولكن من تتبعت الإدارة الأردنية لأزمات الإقليم في السنوات الخمس الفائتة، يرى أن الحكومة لم تكن سوى طرف من أطراف عديدة، انخرطت في التعامل مع هذه الأزمات وإدارتها، والمؤكد أنها ليست الطرف الأكثر تأثيراً...

..... التتمة على الصفحة ٢

أضواء على مؤتمر باريس والمفاوضات مع اليهود

بقلم: الدكتور ماهر الجعبري *



هناك نقاط مرجعية تحكم الحراك السياسي حول قضية فلسطين، تتعلق بحالة أمريكا التي تكفلها الانتخابات، وفسحة الحراك المحدودة للدول الأوروبية، وتعتت نتياها ورؤيته الليكودية، لا شك أن فرنسا تتركها جيدا، ومع ذلك أصرت على رمي حجرها في بحيرة "السلام" الراكدة، من خلال عقد مؤتمر باريس حول المبادرة الفرنسية، استهدفت أن تحرك أمواج إعلامية يتحرك معها حضور فرنسا العالمي. ولذلك حاولت إخراجها بصورة عالمية وبحضور أمريكا مع وزراء عرب وغربيين وممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كان الرئيس الفرنسي قد شدد على أن المبادرة الفرنسية تركز على حل الدولتين، وتتكون من مرحلتين: عقد مؤتمر دولي للسلام، وتشكيل فرق عمل متعددة. أما كبير المفاوضات الفلسطينيين صائب عريقات، فقد فضل في لقائه مع فضائية الحدث في ٢٠١٦/٤، أن المبادرة تتضمن توزيع المهام السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية على دول أوروبية، بينما تبقى المهمة الأمنية بيد أمريكا، ومن المعروف أن أمريكا تعتبر "أمن إسرائيل من أمن أمريكا".

كانت المبادرة الفرنسية قد تولدت عن "مشروع القرار الفلسطيني - العربي" الذي تم تقديمه إلى الأمم المتحدة، وسقط عند التصويت نهاية العام ٢٠١٤، وهو الذي استند إلى مبادرة السلام العربية، التي تُعري اليهود بالتطبيع الشامل مقابل دويلة فلسطينية. ثم راهنت فرنسا على تغيير المشهد السياسي في كيان الاحتلال بعد الانتخابات اليهودية الأخيرة، ولكن رهانها تبخر مع استمرار نتياها في سدة الحكم، عبر حكومة أكثر تطرفا من سابقتها.

وكانت فرنسا قد وعدت بالاعتراف بدولة فلسطين إن لم تنجح مبادرتها، من أجل إعطاء فرصة للمشروع أمام الرفض اليهودي، ومع هذه العصا السياسية، كانت قد أقلت جزرة لنتياها بتضمين المشروع الاعتراف "يهودية الدولة". ولكن نتياها يدرك أن العبء الأمريكية جاهزة لتغطية كيانها في المحافل الدولية، ولم تغره الجزرة الفرنسية.

وأغلق نتياها الأفق السياسي أمام فرنسا، وظلت حكومتها تتحدث عن تحريك المفاوضات الثنائية (الفارغة من أي مضمون فعلي) مع السلطة الفلسطينية، لتسحب البساط من تحت أرجل فرنسا، ولتفرغ أي ضغط دولي يمكن أن يؤثر عليه، فرفض المبادرة الفرنسية، ودعا إلى إجراء مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة بين الطرفين (بي بي سي عربي في ٢٠١٦/٣). بل وصلت صراخه حد "الوقاحة" السياسية في صد فرنسا، عندما قال المدير العام لوزارة الخارجية "نفضل عملية شرق أوسطية وليس عملية يحاول شخص ما خلقها في باريس".

أما أمريكا التي تقر بحالة "البطة العرجاء" خلال السنة الانتخابية، والتي تُعدها عن أي حراك جاد في هذا الملف - غير الملح - على الأقل في المدى المنظور -، فقد حاولت قبل المؤتمر - وهي تتحسس من ارتفاع سخونة الدور الفرنسي - حرف الأنظار عنه، عندما أعلنت قبل شهر أنها "تدرس طرح رؤية لتسوية فلسطينية - إسرائيلية"، (وكالة معا ٢٠١٦/٥)، رغم أن

التغييرات في تركيا: هل تُمكن أردوغان من إقرار نظام رئاسي؟

بقلم: أسعد منصور



قبل كل شيء نريد أن نبين الأسباب الموجبة لفكرة تحويل النظام البرلماني في تركيا إلى النظام الرئاسي، حيث إنها لم تكن من بنات أفكار أردوغان، بل طالب بها أوزال الذي تولى رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩ بعدما شغل رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٨٣.

فالفكرة أخرجتها أمريكا ليتبناها عملاؤها أوزال سابقا وأردوغان لاحقا ولم يتمكن السابق من تحقيقها، حتى إن عميلها دميريل امتدحها دون أن يعمل لها لتوافقه مع عملاء الإنجليز أثناء فترة رئاسته بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠. فأمر أمريكا تريد ذلك لتتبرر القرارات دون الرجوع إلى البرلمان، لأن هناك قرارات مهمة يجب أن تتخذ لصالحها دون أن تصطدم بالبرلمان الذي يتأثر أحيانا بالرأي العام وبمعارضة عملاء الإنجليز من حزب الشعب الجمهوري.

فمثلا، عام ٢٠٠٣ أرادت أمريكا جر تركيا وراءها في احتلالها الغاشم للعراق، فاصطدمت بالبرلمان الذي لم يوافق على ذلك، علما أن رئيس الوزراء آنذاك أردوغان وافق على انجرار تركيا وراء أمريكا في احتلالها للعراق. ولهذا فإن أمريكا تقف وراء تحويل النظام في تركيا إلى النظام الرئاسي وإن لم تصرح علنا، بسبب أن عملاءها هم الذين ينادون به وهي تقف وراءهم ولم تنتقدهم أو تعترض عليهم.

عدا ذلك فإن النظام البرلماني هو نظام إنجليزي أتى به عميلهم مصطفى كمال، وكان تحت رحمة الجيش يتدخل كلما عجز البرلمان عن اتخاذ القرارات كما حصل عام ١٩٨٠ لشدة الصراعات بين الأحزاب ولكون كل حزب يريد أن يبرز نفسه أمام جماهيره ليكسب أصواتا إضافية، والأحزاب الصغيرة التي كانت تعتبر مفتاحا تبرز الأحزاب الكبيرة التي تحتاج إليها للحصول على الأكثرية. وكان يحصل في الأغلب أن ينتخب رئيس الجمهورية من المؤسسة العسكرية أو بتأثيرها، وكانت هذه المؤسسة يسيطر عليها عملاء الإنجليز.

وقد أتى برئيس الوزراء الحالي بن علي يلدرم كشخص متوافق مع أردوغان في هذا الموضوع، وأبعد داود أوغلو الذي كان يتردد فيه، لأنه يسلبه الصلاحيات، فلم يكن متحمسا له كثيرا وإن لم يعمل على عرقلة أو الوقوف في وجهه. فأصبحت مهمة رئيس الوزراء الحالي هي تحقيق هذا الأمر، فقال يوم ٢٠١٦/٢ (الأناضول): "سننجز الدستور الجديد، ونغير نظام الحكم إلى نظام رئاسي... أيا كان ما ينص عليه الدستور التركي، فإن رئيس الجمهورية تقع على عاتقه فعليا مسؤوليات سياسية، والدستور الحالي دستور انقلابي، سنه انقلابيون عسكريون عام ١٩٨٢" واعتبر ذلك مهما "لإحداث انسجام بين الوضع الحالي والدستور"، في إشارة إلى أن الرئيس أردوغان يمارس كافة الصلاحيات حاليا دون أن ينسجم ذلك مع الدستور. وطالب الأحزاب السياسية الأخرى بأن يكون لها "إسهام في الدستور الجديد... فإن لم يتم إقراره في البرلمان سيتم اللجوء للشعب بالاستفتاء مباشرة".

فهناك إصرار من قبل أردوغان وتأييد قوي من حزبه على إقامة النظام الرئاسي، وعمل دؤوب من قبلهما، إما أن يتحقق ذلك بالبرلمان أو بالاستفتاء الشعبي، سيعمل على تحقيقه بأي شكل من الأشكال، ومن الصعوبة بمكان أن ينال أصوات حزب الشعب المعارض الذي قال رئيسه كمال كلتشدار أوغلو يوم ٢٠١٦/٢ "إن حزب العدالة والتنمية يحاول إنقاذ رئيس الجمهورية مما اقتره من فساد عبر اقتراح تطبيق النظام الرئاسي في البلاد". وأضاف "أعود وأكرر ما قلته من قبل، لن نسمح لهم بتطبيق هذا النظام ولو كان ثمن ذلك إراقة دماثنا". وقدم تقريرا من ١١٩ صفحة يستعرض النظامين الرئاسي والبرلماني تاريخيا وواقعيا، ويدافع عن الأخير بأنه لم يكن سببا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كما يدعي أردوغان. وإذا تحول النظام إلى رئاسي فإنه لن يتمكن حزب الشعب من عرقلة استصدار القرارات المهمة حيث ستكون الصلاحية الكاملة بيد رئيس الجمهورية، ولن تعرض على البرلمان ابتداء. ومن ثم إذا اعترض بعد اتخاذها من قبل الرئيس سيلجأ إلى المحاكم التي أصبحت بيد حكومة أردوغان فتدور معارضته في أروقتها وتقع في دوامتها، وعندئذ سيضعف دور الإنجليز أكثر وأكثر.

لقد تمكن أردوغان من استصدار قانون مؤقتا يرفع الحصانة عن نواب في البرلمان ليحاكموا بقضايا اتهموا بها ليكون ذلك أداة بيده لضرب المعارضة، حيث ستطال برلمانيين في حزب الشعب وآخرين في حزب الشعوب الديمقراطي حيث هناك حوالي ١٤٧ عضوا سيطالهم الأمر وتفتح ملفاتهم وخاصة أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي ورئيسه دميرطاش. وإذا تمكن من إسقاطهم أو إسقاط قسم مهم منهم

روسيا مستمرة في محاربة حزب التحرير باعتقال شبابه ومحاربة دعوته

روسيا تعتقل ثلاثة شباب من حزب التحرير في جبال الأورال

نقل موقع إذاعة "راديو أوروبا الحرة RFE" خبر اعتقال السلطات الروسية لثلاثة أعضاء من حزب التحرير في منطقة تشيلياينسك الواقعة في جبال الأورال الروسية. حيث نقل الموقع عن جهاز الأمن الفيدرالي الروسي قوله "يُشتبه بقيام المعتقلين بالترويج لأفكار متطرفة في المنطقة. حيث يواجه المشتبه بهم تهم المشاركة في نشاطات لمنظمة إرهابية". وأكد الموقع اعتقال ومحاكمة العديد من شباب حزب التحرير في الأشهر الأخيرة في منطقة تشيلياينسك الواقعة على الحدود بين كازاخستان وباشكورتستان ذات الأغلبية المسلمة. وأشار الموقع إلى عالمية حزب التحرير الذي يسعى لتوحيد جميع دول المسلمين في دولة خلافة إسلامية، وأشار إلى حظر المحكمة العليا في روسيا سنة ٢٠٠٣ لحزب التحرير، ووصف مناصريه "بالمطرفين". كما أشار إلى تأكيد أعضاء حزب التحرير على سلمية الحزب

تتمه كلمة العدد: حل البرلمان واستقالة الحكومة في الأردن...

وقد أقر مجلس النواب في ٢٧ نيسان/أبريل الماضي تعديلاً دستورياً يحصر العديد من الصلاحيات السياسية والأمنية والقضائية بيد الملك عبد الله الثاني. ونص التعديل المتعلق بالمادة ٤٠ من الدستور على منح الملك "صلاحية منفردة" بتعيين وولي العهد ونائب الملك ورئيس وأعضاء مجلس الأعيان ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية ورئيس المجلس القضائي وقائد ومدير المخابرات ومجلس الدرك.

والحكومة في بلادنا ومنذ زمن بعيد تأتي وتذهب دون أن تترك أثراً طيباً ودون أن تذكر بخير، بل أحياناً يصبح التخلص منها وتغييرها مطلباً شعبياً ظناً من الناس وبتأثير وسائل الإعلام أنها صاحبة قرار وصلاحيات أو صاحبة "الولاية العامة" كما طالب بها بعض رؤساء الوزراء الذين لم يعمرها طويلاً في مناصبهم دون أن يحصلوا عليها - الولاية العامة - والحقيقة أن هذه الحكومات بكل مكوناتها من الرئيس مروراً بالوزراء ليسوا أصحاب ولاية عامة حتى على وزاراتهم التي هم مسؤولون عنها حسب الدستور، وما حدث في عجلون ليس ببعيد، فمؤثرات الرئيس والوزراء وهو وزير الدفاع أيضاً يسمع أخبار دخول وخروج فريق متخصص من كيان يهود عبر وسائل الإعلام!!

فهذه الحكومات واجهة لتنفيس غضب الناس من سياسات الدولة والنظام والتي غالباً ما تتخذ قراراتها المصيرية والمؤثرة بعيداً عن رئيس الحكومة وكأنه غير موجود، وكثيراً ما كنا نرى أو نسمع عن زيارات ووفود من دول مؤثرة أو جهات سيادية دون أن نرى أو نسمع أن رئيس الحكومة أو من يمثلها كان حاضراً في تلك الاجتماعات المصيرية!!

تتمه: وكلاء الاستعمار وأقزام العلمانية أعجز من أن يوقفوا دعوة الخلافة ...

مؤتمرهم لهذه السنة سيكون "الخلافة القادمة منقذة العالم"، وسيبينون من خلاله فشل الرأسمالية وكيف ستنتقد الخلافة العالم كبديل حضاري.

وقد أكد المكتب الإعلامي للحزب في تونس في بيان أصدره أن حزب التحرير ماضٍ في طريقه لتحقيق غايته التي نذر نفسه لها، وهي إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وفق الطريقة الشرعية التي تنبأها، وواهم من يظن أنه يساوم على غايته أو ينحرف عن طريقته الشرعية تحت ضغط الواقع أو تعسف الأنظمة الطاغوتية.

كما أعلن أن الحزب سيقوم بسلسلة أعمال جماهيرية تسلط الضوء على ممارسات السلطة الفاجرة، وتبين أن نظام الخلافة هو الجدير بحل قضايا الأمة لتعود كما كانت خير أمة أخرجت للناس، كما تعمل على تخليص البشرية من براثن الحضارة المادية التي تصادم العقل والفطرة.

وقد ندد المحامي سيف الدين مخلوف الناشط الحقوقي بمنع السلطة للمؤتمر وطالب باستقالة والي العاصمة تونس ووزير الداخلية ورأى أن فيما جرى سابقة خطيرة حيث تعني العودة إلى ممارسات النظام البائد. والحمد لله أن المكر الذي مكره أصحاب الغرف السوداء قد ارتد في نورهم، فهم أرادوا قمع صوت الحق وظنوا أنهم يستطيعون تغطية شمس الحق بغربالهم كالحق السواد ولكن الله سبحانه أحبط مكرهم وجعل البلاد تضج بفضيحة ممارسات السلطة ■

رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تركيا يندد بممارسات السلطة التونسية



بعد ترحيله إلى تركيا عقد الأستاذ محمود كار، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تركيا، مؤتمراً صحفياً ندد فيه بالطريقة التي عمل بها في تونس، وممارسات السلطة التونسية التي تمكن الشركات الغربية من نهب الثروات دون حسيب ولا رقيب، وختم بالقول: يموت الجبناء عدة مرات في حياتهم قبل موتهم الأخير. لقد عجزتم عن مواجهة الفكر الإسلامي الذي يقدمه حزب التحرير، فلجأتم إلى القمع والبطش حيلة الطغاة المفسدين في محاولة يائسة لقمع صوت الحق، ولكننا على ثقة بأن بيتكم هو أوهى من بيت العنكبوت وهو ساقط لا محالة. لقد منعتموني من دخول تونس لمشاركة إخواني في شرف الدعوة لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ولكنكم لن تغفلوا أبداً في منع التفاف الأمة حول الإسلام والعمل لتطبيق شريعته.

رأي الإمام يرفع الخلاف

بقلم: سعيد رضوان أبو عواد

عامة للمسلمين جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها. قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾، وقال ﷺ: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما»، ولا يكون ذلك إلا لعظم أمر الخلافة ووحدة المسلمين.

وعند وقوع الخصومة بين الناس لا بد من تدخل القانون لحسم النزاع ورفع الخصومة فلا يترك الناس لاجتهاد فقهاءهم، ومثاله إذا وقع الخلاف بين رجل وزوجته فذهبت الزوجة لفقير حنبلي فمضى بوقوع الطلاق وعدم رجعتها وذهب الزوج إلى فقيه شافعي فمضى برجعتها فلا يوجد سبيل لفض النزاع إلا بتبني الخليفة، فأمر الإمام يرفع الخلاف. وهكذا في سائر علاقات المسلمين في الداخل وعلاقتهم مع الأمم الأخرى.

وإنه لما يدمي القلب أن نرى فرقة المسلمين في كيانات سياسية هزيلة رسم كافر حدودها وكتب دساتيرها وحدد لها أعلامها وأعيادها، وسخرها لخدمة مشاريعه ولحربه على دين الله.

ولقد طال العبث الكثير من أحكام الشرع ومنها ركن الصيام، فرأينا المسلمين متفرقين في الصيام هذا صائم وهذا مفطر ولا يفصلهما إلا أمتار!

رأينا مسلمين يصومون ثمانية وعشرين يوماً وآخرين يصومون واحداً وثلاثين، رأينا وحدة مطالع في عام واختلاف مطالع في عام آخر لاختلاف الحكام واتفاقهم، رأينا اختلاف مطالع في رمضان ووحدها في الحج، رأينا وحدة مطالع مع تباعد المسافات واختلاف مطالع مع قرب المسافات على الحدود، رأينا وحدة مطالع مع الوحدة السياسية وتعدد مطالع مع التقسيم.

هذا العبث في دين الله لم يكن إلا لفرقة المسلمين في كيانات سياسية وغياب خلافتهم، وهذا مخالفة لعقيدة الإسلام ولشرع الله.

لقد أعان على هذا العبث علماء أكلوا الدنيا بالدين وأنزلوا الأحكام وفتاوى السابقين على غير واقعها، فالحديبية ليست كامب ديفيد، والاستعانة بصوفان بن أمية ليست كالاستعانة بجيوش أمريكا وروسيا وأساطيل الكفر، وتعدد المطالع بين الشام والمغرب الإفريقي أو الأندلسي ليس كتعدد المطالع بين مدينتين حدوديتين.

أيها المسلمون:

لا يوحد كلمتكم ويلم شعنتكم وينصر مظلومكم ويصون دينكم وعبادتكم ويظهر مقدساتكم إلا خلافتكم وإمامكم. قال ﷺ: «الإمام جنتي يقاتل من ورائه ويتقى به». فالإمام العادل قوام كل مائل وصالح كل فاسد وقصد كل جائر ونصرة كل مظلوم.

فشدوا العزم لتقيموا دولة الإسلام، الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، حافظة دينكم ودمكم وعرضكم وموحدة بلادكم ومبعث عزكم وشرفكم، فمثل هذا فليعمل العاملون ■

رئيس حكومة "الوفاق" الليبية يستجدي "دعماً" من الدول الغربية التي قامت بتدمير ليبيا وتتصارع فيها

السراج: نريد دعماً عسكرياً لا تدخلاً برياً في ليبيا

استبعد رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج تدخلاً عسكرياً دولياً لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي يسيطر على مناطق في ليبيا، أبرزها سرت. وقال السراج في مقابلة نشرتها صحيفة "لو جورنال دو ديمانش" الفرنسية الأحد إن ليبيا تحتاج إلى مساعدة من المجتمع الدولي في حريها ضد الإرهاب، مشيراً إلى أن ليبيا تلقت مساعدة في هذا الصدد، لكنها لا تتحدث عن تدخل عسكري. وأوضح السراج أن تدخل قوات برية "يتناقض مع مبادئنا، لذا نأمل في تجنب" هذا الخيار، مضيفاً أن ليبيا تحتاج في المقابل إلى صور بالأقمار الاصطناعية، وإلى مساعدة استخباراتية وتقنية، وليس إلى القصف. وأضاف أن خطة حكومته لإعادة إعمار البلاد تعتمد على ثلاثة محاور هي الاقتصاد والأمن والوفاق الوطني الذي يرمي إلى الوحدة والمصالحة في البلاد. وأوضح رئيس الوزراء أن الانتصار الكامل على داعش في سرت بات قريباً، مشيراً إلى إمكانية السيطرة على كل المناطق التي انتشر فيها. (موقع فضائية الحرة)

أمريكا مستمرة في جعل تنظيم الدولة ذريعة لتنفيذ سياساتها

كارتر: مقاتلو "داعش" يطمحون لتنفيذ هجوم "إرهابي" خارج سوريا

أعلن وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر، يوم الجمعة الماضي، أن مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في مدينة منبج الاستراتيجية في شمال سوريا "يطمحون للتخطيط لهجمات إرهابية في الخارج". وقال كارتر في مؤتمر صحافي في سنغافورة، حيث يشارك في قمة إقليمية حول الأمن: "ثمة أشخاص هناك ولا يمكنني الخوض في التفاصيل يطمحون لإعطاء أفكار أو حتى للتخطيط لتنفيذ أعمال إرهابية خارج سوريا"، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الفرنسية. وأضاف وزير الدفاع الأمريكي: "لهذا السبب ولكون المدينة نقطة دخول وخروج مقاتلين أجانب، فهي تُعد هدفاً مهماً، ونحن مرتاحون للعمل مع القوات المحلية، لتحقيق الرغبة في استعادة أراضيها من تنظيم (الدولة الإسلامية)، وهي تبرز تقدماً". ويشترك كارتر في سنغافورة في اجتماع للقادة الأسيان في آسيا، ويتناول المسائل الأمنية الإقليمية. (موقع العربي الجديد)

ماذا يجري بين أمريكا والمغرب؟

بقلم: محمد عبد الله

ما الذي يُحضر لحلب؟

بقلم: أحمد عبد الوهاب*



إن المتتبع للأحداث بعد انهيار الجولة الثانية من مفاوضات جنيف والتصريحات التي صرح بها «ستافان دي ميستورا» مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا في بيان بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٦، أن الجولة الجديدة من مباحثات السلام السورية لن تعقد قبل أسبوعين أو ثلاثة على الأقل، إن المتتبع يرى بوضوح محاولة نظام طاغية الشام استغلال الفرصة التي منحتها إياها الهدنة في السيطرة على مناطق عدة وإحراز تقدم على المستوى العسكري؛ مستغلا وقوف المجتمع الدولي خلفه، فبعد أن قام بالسيطرة على بعض المناطق في الغوطة الشرقية مستغلا اقتتال الفصائل مع بعضها البعض، نراه يركز على مدينتي حلب وإدلب؛ حيث شهدت محافظة حلب في الأيام الأخيرة تصعيدا مكثفا تجلى بإلقاء مئات البراميل المتفجرة وآلاف الغارات الجوية التي أدت إلى سقوط المئات من الشهداء وأضعافهم من الجرحى خلال أيام قليلة، وذلك في محاولة لمحاورة مدينة حلب عن طريق استهداف المنفذ الوحيد الذي يربطها بريفها الغربي بعد الضوء الأخضر الذي تلقاه من سيده أوباما مطمئنا إياه بعدم استخدام الخيارات العسكرية لحل المشكلة السورية؛ حيث قال أوباما في ٢٠١٦/٤/٢٤م إنه من الخطأ أن تستخدم الولايات المتحدة أو بريطانيا قوات برية للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد. وأضاف أوباما في حوار مع قناة "بي بي سي" البريطانية، بث يوم الأحد ٢٠١٦/٤/٢٤، أن الخيارات العسكرية لن تكون حلا للمشكلات التي طال أمدها في سوريا.

حماية الشعب الكردي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، مستغلة مطالب الأكراد في السعي لإنشاء دولة كردية تمتد على طول الشريط الحدودي مع تركيا من عفرين في ريف حلب باتجاه الحسكة. تريد أمريكا استخدام الأكراد في حرب بالوكالة ضد تنظيم الدولة وتحاول عن طريقهم تضيق الخناق على المناطق المحررة لعزل من وضعتهم على لائحة الإرهاب ومحاولة تطويقهم وخاصة وهم لا يعدون إلا بضعة كيلومترات عن معبر باب الهوى الحدودي والذي يعتبر المنفذ الرئيس لدخول المواد الغذائية إلى الداخل السوري المحرر. وقد أشارت ماريا زاخاروفا الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية خلال مؤتمرها الصحفي الأسبوعي يوم الخميس ٢٠١٦/٦/٢ إلى ضرورة إغلاق الحدود السورية-التركية من أجل وقف تدفقات الأسلحة والمقاتلين الجدد إلى صفوف التنظيمات الإرهابية التي تواصل انتهاكاتهما للهدنة في سوريا، كما وضع الناطق الصحفي باسم وزارة الدفاع الروسية خلال مؤتمر صحفي، أن الصور الجديدة التي نشرتها وزارة الدفاع الروسية متعلقة بمعبر "سرمدا-الريحانية" الذي يستخدم لنقل الأسلحة والمواد الأخرى للإرهابيين الذين يسيطرون على مدينتي حلب وإدلب. وأضاف أن معظم التوريدات عبر هذا المعبر تنفذ ليلا.

إن ما يجري من استغلال الأكراد في حرب بالوكالة ضد تنظيم الدولة ليس ببعيد عن النظام التركي رغم المواقف المعلنة من قبله بالتدخل العسكري فقد وضع النظام التركي خطا أحمر يستعد للتدخل السريع في حال تم خرقه، ويتجلى هذا الخط بقيام دولة كردية متاخمة لتركيا على الجانب السوري، وما دام هذا الأمر بعيد المنال فلا بأس من استغلال الأكراد في هذه الحرب.

إن ما يجري على أرض الشام لم يكن ليحدث لولا ارتباط بعض قادات الفصائل بالمال السياسي القدر الذي صادر قراراتهم وأدخلهم في هदन مع قاتل أطفالهم ومنتهك أعراضهم، ووضع لهم خطوطا حمراء باتت معروفة للجميع وتمثل في العاصمة دمشق سهل الغاب حيث حاضنة النظام الشعبية، فلا بد حتى تعود الثورة إلى مسارها الصحيح من قطع كل العلاقات مع الغرب الكافر وأذنابه والتوجه نحو العاصمة دمشق لإسقاط النظام فيها، فنظام طاغية الشام لا يسقط في حلب ولا إدلب. *

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

يحتفلون بذكرى خيانة عظيمة من غير حياء من الله ولا من عباده!!!

العهال الأردني يشهد «استعراض العلم» في الذكرى المئوية للثورة العربية الكبرى

شهد العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمس، «استعراض العلم»، الذي نظّمته القوات المسلحة الأردنية، في ميدان الرابية بالديوان الملكي الهاشمي، والذي يأتي تنويجا لاحتفالات المملكة بمناسبة الذكرى المئوية للثورة العربية الكبرى وعيد النهضة العربية، التي أطلقها الشريف الحسين بن علي في ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩١٦. وجاءت الثورة العربية ضد الحكم العثماني.. ولعل رعاية العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمس، احتفال «استعراض العلم»، الذي نظّمته القوات المسلحة الأردنية، في ميدان الرابية بالديوان الملكي الهاشمي بعمان، تبعث رسالة طمأنينة إلى المجتمع الأردني.. وشارك في الاحتفال، الذي يتزامن مع ذكرى وفاة الشريف الحسين بن علي، قائد الثورة العربية الكبرى ومطلق رصاصتها الأولى، نحو ألف جندي، بحضور الملكة رانيا العبد الله، وولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني. وكان ولي العهد ومستشار الملك للشؤون العسكرية، رئيس هيئة الأركان المشتركة، الفريق أول الركن مشعل محمد الزبن، في استقبال العاهل الأردني عبد الله الثاني. وفي هذه الأثناء، حلقت تشكيلات من طائرات سلاح الجو الملكي تحمل راية الثورة العربية الكبرى، وعلم المملكة الأردنية، وعلم القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، ثم قام الملك باستعراض طابور الوحدات العسكرية المشاركة في استعراض العلم، التي اصطفت بانتظام يتقدمها حملة الأعلام. (جريدة الشرق الأوسط)

إن من يسمع عن احتفالات تُقام بمناسبة الذكرى المئوية لما يُسمى بالثورة العربية الكبرى يظن أن تلك الثورة قد عادت بالخير على المسلمين وبلادهم، مع أن الحقيقة أن تلك الثورة كانت ركنا مهما في إشاعة الشرور، إذ إنها انطلقت ضد دولة الخلافة العثمانية فخاربتها تنفيذًا لسياسة أسباط الحسين بن علي من الدول الغربية. فتلك الثورة كانت عملا خيائيا ضد المسلمين ودولتهم حينذاك، وهي ليست عملا نهضويا أو تحريريا وما شاكل. وإن نظاما عميلا كالنظام الأردني يحارب العمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة من الطبيعي بالنسبة له ان يحتفل بذكرى عمل لهدم الخلافة.

العيش العلاقات المغربية الأمريكية توترا ملحوظا منذ آذار/مارس الماضي، فبتاريخ ه آذار/مارس وصف بان كي مون الوضع بالصحراء بالاحتلال خلال زيارته لمخيمات تندوف، مما حدا بالمغرب في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة إلى طرد الشق المدني من بعثة الأمم المتحدة بالصحراء وتعليق مساهمته الطوعية في نفقاتها وتهديده بسحب التجديدات المغربية المنخرطة في عمليات حفظ السلام. ومعلوم أن تصريح الأمين العام للأمم المتحدة ما كان ليكون إلا بضوء أخضر من أمريكا المتحكمة في ملف الصحراء والعاملة لإطالة أمده ليبقى نقطة ابتزاز للنفاذ إلى المغرب. وقد استمر الشد والجذب في شأن ملف الصحراء إلى حين تصويت مجلس الأمن في ٢٩/٤ على قراره بشأن الصحراء اعتمادا على مشروع قرار أمريكي، والملاحظ أنه لا يوجد فرق بين القرار الصادر سنة ٢٠١٥ و٢٠١٦ إلا فيما هو متعلق بعودة بعثة "المنورسو" والتشديد على أهمية التزام الطرفين بالمفاوضات بعد أن كانت الصيغة الترحيب بالتزام الطرفين بالحوار، كما أنه لم يتضمن أي عقوبات للمغرب. فأمر أمريكا تضغط على المغرب دون أن تصل للقطعية ليعود للمفاوضات وفق ما هو مرسوم لها أمريكا، ولا تريد من المغرب أن ينفرد بالحل من خلال سياسة الأمر الواقع بالصحراء وفرض مقترح الحكم الذاتي كحل أوحده ووحيد واستبعاد استفتاء تقرير المصير.

وقد حدث خلال هذه الفترة أن صدر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب في ١٣/٤ والذي انتقد الظروف غير الإنسانية بالسجون وانتهاك قوات الأمن لحقوق الإنسان والتعذيب أثناء الاحتجاز، مؤكدا على استمرار سياسة الإفلات من العقاب للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأجهزة الأمنية، وذكر التقرير استمرار التضييق على حرية الصحافة وحرية التعبير والحريات المدنية والفردية، واستمرار التمييز والعنف ضد المرأة. ووقف التقرير على ما أسماه تمييزا ضد الأمازيغ. ونفى استقلال القضاء بالمغرب واعتبر أن إصلاحات دستور ٢٠١١ لم تنزل على أرض الواقع. كما تطرق التقرير للوضع الحقوقي بالصحراء حيث أكد بأن الحق في التجمع السلمي غير مسموح به وكذا الحق في تأسيس الجمعيات المدنية.

ثم جاء خطاب الملك محمد السادس بلهجة غير معتادة أمام القمة المغربية الخليجية في الرياض في ٢٠/٤. أكد فيه أن "المغرب حر في قراراته واختياراته وليس محمية تابعة لأي بلد". وأشار إلى أن هناك "محاولة ضرب التجارب الناجحة لدول أخرى كالمغرب، من خلال المس بنموذج الوطني المتميز". وأضاف "إن الوضع خطير، خاصة في ظل الخلط الفاضح في المواقف، وازدواجية الخطاب بين التعبير عن الصداقة والتحالف، ومحاولات الطعن من الخلف"، وتسائل "ماذا يريدون منا؟". واتهم الملك أمريكا بالعمل على استمرار النزاع بالصحراء من خلال اتهام مساعدى بان كي مون ومستشاريه بملف الصحراء.

فالخطاب الملكي أعلن بوضوح أن المغرب كما دول الخليج والأردن مهدد في أمنه من خلال ثورات "الخریف العربي"، وأن هناك محاولات لضرب نموذجه الوطني، وأن وحدته الترابية المغربية تعرف وضعاً خطيراً وغير مسبوق.

إن في كل ما ذكر الخطاب يد العيب الأمريكية حاضرة بجلاء، إلا أن الدولة المغربية والإعلام الرسمي المغربي بعد الخطاب الملكي وجه سهامه لأمريكا فقط في قضية الصحراء واتهمها بازدواجية الخطاب والعمل على فصل الصحراء عن المغرب. ولعل هذا التركيز دافعه آنية قضية الصحراء وعرضها حينها على أنظار مجلس الأمن. وانتظرت الدولة المغربية إلى ١٧/٥ لترد على تقرير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان بالمغرب والذي يدخل في خانة محاولة ضرب النموذج الوطني الناجح والمتميز للمغرب والذي حصنه من ثورات "الخریف العربي"، حيث أصدرت وزارة الداخلية بلاغا شديد اللهجة يتهم التقرير بـ"الكذب وصناعة وقائع وهمية"، وجاء في البلاغ أن "المغرب الواثق من تطور نموذج المجتمع الذي تمت بلورته ويجري تفعيله من قبل المغاربة ومن أجلهم، والذي لا يقبل تلقي دروسا من أي كان...". ثم استدعت وزارة الخارجية المغربية يوم ١٨/٥ سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب وذلك في حضور محمد ياسين المنصوري المدير العام للدراسات والمستندات (مخابرات خارجية)، وقد عرضت خلال المقابلة ثلاث حالات "للتلاعب الواضح والأخطاء الفاضحة" التي تشوب التقرير وأهمها الحالة الثالثة التي جاءت على ذكر عبد اللطيف الحموشي المدير العام للأمن الوطني ورئيس جهاز مراقبة التراب الوطني و"المستشار الأمني للملك محمد السادس" حسب ويكيليكس. وعلى إثر هذا

إضافة إلى أن أمريكا جادة في نقل قاعدة أفريكوم إلى إفريقيا وهي ترى أن المغرب هو الأنسب لذلك لموقعه الاستراتيجي ووضعه السياسي؛ فقد نقل موقع "le ٣١" يوم ١١/٥ عن مركز الأبحاث الكندي CRG أن أمريكا جددت طلبها للمغرب لاستقبال أفريكوم وقد كانت توجهت للمغرب بهذا الطلب قبل ٨ سنوات لكن المغرب استطاع أن يتجاوز الطلب الأمريكي ويقتصر على التنسيق المتقدم العسكري مع أمريكا والذي منه مناورات الأسد التي تجرى بمدينة طانطان. وقد كتب الخبير "جيمس روينس" المعتمد لدى مجلس السياسات الخارجية الأمريكية والموظف السابق بوزارة الدفاع الأمريكية مقالا على موقع US News بتاريخ ٢٧/٤. حول ضرورة نقل مقر أفريكوم إلى المغرب كشرط ضروري لحماية استقرار المنطقة، بل ربط موافقة المغرب بإقامة قاعدة عسكرية على أرضه ونقل قيادة أفريكوم من ألمانيا إلى المغرب، بحصول المغرب على موقف أمريكي مؤيد لقضية الصحراء.

نعم إن أمريكا تضغط على المغرب ليسير في مفاوضات الصحراء كما تريد وتذكره أن مشروعه المجتمعي ليس مرضيا عنه إلا بقدر سيره في مخططاتها، وهي تريد للتحويلات بالمغرب أن تخدم مصالحها وربالاتها للمستقبل الذين تصنعهم على عين بصيرة، وهي بهذه الضغوط تسعى لشغل المغرب داخليا لكي يتوقف عن عرقلة مشاريعها الإقليمية خاصة بليبيا والسير في فتح قاعدة لأمريكا في أراضيها باسم التعاون لمحاربة إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية